السنة الجامعية 2022-2023 السداسي الخامس ليسانس 3 علم النفس العيادي

الحوكمة و اخلاقيات المهنة

أصل مصطلح الحوكمة

يعود إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة Governance ربان السفينة ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف, وما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب, فإذا ما وصل بالسفينة إلي بر الأمان وعاد وحقق مهمته بسلام ... أطلق عليه خبراء البحار "القبطان).المتحوكم جيدا" .

وبصفة عامة يمكن أن نقول بأن الحوكمة أو الحاكمية أو الحوكمة الصالحة أو أسلوب تهدف إلى Good Governance ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة...

وإذا أردنا تحديد معايير للحوكمة الرشيدة, يمكن تحديدها في الآتي:

1-النزاهة 2-الشفافية 3-المساءلة 4-المحاسبية 5-التمكين 6-الشرعية-7 الفاعلية 8الكفاءة 9-سيادة القانون 10-العدالة-11الاستجابة للمطالب والاهتمام بالشكاوي 12-نظم المعلومات

أما الحوكمة التنظيميةOrganisational Governance فمعاييرها

1-حق الشكوى القانونية 2-.المحاسبية 3-.الشفافية 4-.السلوك أو التصرف الأخلاقي 5-.الاعتراف بأصحاب المصالح وباهتماماتهم.

والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من العناصر الهامة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإنجاح لبرنامج المسئولية الاجتماعية. الفساد يؤدي إلى الفقر حيث أنه يضع الأموال في جيوب فئة قليلة بينما يمكن استخدام تلك الأموال للصالح العام. والفساد مرض اجتماعي وسياسي واقتصادي مركب يشوه مؤسسات القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم ويؤثر سلباً على المجتمع ككل.

تعاريف مختلفة عن الحوكمة

تعريف الحوكمة هي

- :قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين , وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة.

- هي :الاتجاه نحو تقليل مركزية الدولة وإعادة صياغة العلاقة بين كل ما هو عام وخاص في الدولة ,وكذلك مهام كل قطاع وسلطاته من أجل تحقيق الشراكة مع المجتمع ككل.

أخيرا، الحكومة تعنى النظام ,أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء ,كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

مبادئ الحوكمة الرشيدة:

1-المشاركة: تعتبر مشاركة كل من الرجال والنساء ركيزة أساسية للحكم الجيد. وقد تكون المشاركة إما بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات تمثيلية شرعية وسيطة. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الديموقراطية التمثيلية, لا تعنى بالضرورة أن هموم الجماعات الأكثر استضعافاً في المجتمع قد تؤخذ في الاعتبار في عملية صنع القرار. فالمشاركة يجب أن تكون معلومة ومنظومة. ويعني هذا حرية التجمع والتعبير من ناحية ومجتمعاً مدنياً منظماً من ناحية أخري.

2-حكم القانون: يتطلب الحكم الجيد أطرًا قانونية عادلة والتي يجري تنفيذها بحيادية, ويتطلب أيضًا الحماية الكاملة لحقوق الإنسان, والتنفيذ العادل للقانون يتطلب قضاءً مستقلاً, وشرطة محايدة وغير فاسدة.

3-الشفافية: تعني الشفافية أن صناعة القرارات وتنفيذها تجري وفق قواعد. وتعني أيضًا أن المعلومات متاحة ويمكن أن تصل مباشرة إلى أولئك المتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها. وتعني كذلك إتاحة معلومات كافية بأشكال مفهومة, ومن خلال الإعلام.

4-سرعة الاستجابة: أن تحاول العمليات والمؤسسات أن تكون مواتية لكل الفاعلين.

5 المساواة والاشتمال: إن صلاح المجتمع يعتمد على ضمان شعور كل أعضائه بأن لهم حظ من المشاركة فيه ولا يشعرون بالإقصاء من التيار الرئيسي للمجتمع. ويتطلب هذا أن تحظى كل المجموعات, وخاصة المجموعة الأكثر استضعافاً, بفرص من أجل تحسين أو الحفاظ على ما هو في صالحها.

-6**الفاعلية والكفاءة**: يعني الحكم الجيد أن نتائج العمليات والمؤسسات تتفق مع احتياجات المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي في متناولها, ويغطي مفهوم الكفاءة أيضًا الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

7المحاسبة: تعتبر المحاسبة ركيزة أساسية للحكم الجيد, ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الحكومية, ولكن أيضًا بالنسبة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تخضع للمحاسبة من قبل المجتمع والقائمين على المؤسسات, وبشكل عام فإن منظمة أو مؤسسة ما يجب أن تخضع لمحاسبة أولئك المتأثرين بقراراتها أو أفعالها. والمحاسبة لا يمكن أن تكون سارية بدون شفافية وحكم لقانون.

9-الرؤية الاستراتيجية: ينبغي أن يمتلك القادة, وكذلك القائمين على المؤسسات, رؤية طويلة المدى للحكم الجيد والتنمية, بالتوازي مع الوعي بما هو مطلب لهذه التنمية

أبعاد الحوكمة الرشيدة

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1997) ثلاثة أبعاد للحوكمة الرشيدة, هي كالتالي:

1-البعد الاقتصادي أو الحكم الاقتصادي: ويشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى, ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة.

2-البعد السياسي أو الحكم السياسي: ويتمثل في عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات.

3-البعد الإداري أو الحكم الإداري: هو نظام تنفيذ السياسات والحكم الرشيد الذي يضم الأبعاد الثلاثة وهو الذي يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

مكافحة الفساد

الفساد هو كل سلوك به انتهاكاً للقواعد وللضوابط التي يفرضها النظام القائم. كما يعد فساداً كل سلوك يهدد المصلحة العامة, وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ويقول أحد علماء السياسة بأن إنعدام السلطة يحدث فساداً، وتوفير السلطة المطلقة يحدث فساد مطلقاً.

أشكالً لظاهرة الفساد: الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال السلطة والإثراء غير المشروع والتلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله وغسيل الأموال والجرائم المحاسبية والتزوير وتزييف العملة والغش التجاري ..... إلخ.

خصائص الفساد

الفساد لم يعد شأناً محلياً، بل هو ظاهرة عبر وطنية، تمس كل المجتمعات والاقتصادات،مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً ... والفساد كظاهرة يمكن تحديد خصائصها كالتالي:

1-الفساد ظاهرة مركبة مرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والسياسية في المجتمع.

2-الفساد لا يعترف بالحدود المكانية، فهو ظاهرة عالمية منتشرة في جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة وسواء كانت غنية أو فقيرة.

3-الفساد الظاهرة الأخطر، وهذه الحقيقة تم التوصل إليها بناء على تقارير المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذا الموضوع، ومنها على سبيل المثال البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية.

4-الفساد لا يعترف بالحدود الزمانية، فلقد وجد في الماضي، كما يوجد في الحاضر، وسوف).يوجد في المستقبل (

مفهوم الفساد :

أسباب الفساد

هناك أسباب عديدة للفساد، هذه الأسباب متعددة ومتنوعة ومترابطة ومتداخلة معاً وتؤدي بعضها إلى بعض. ولقد حاولت كتب وأبحاث عديدة تحديد هذه الأسباب، ومن هذه المحاولات **نذكر الأسباب التالية**:

1-الفقر وعدم تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة.

2-اللامركزية المالية للدولة، حيث أن تعدد قنوات الصرف يؤدي إلى عدم إحكام آليات المتابعة والرقابة.

3-تدخل الحكومة في تقديم الخدمات بدون نظام ولوائح محددة.

4-ضعف الرقابة الحكومية.

5-تقديم الخدمات عبر أجهزة حكمية محتكرة يفسح المجال واسعاً للحصول على الرشوة من قبل (الموظفين) حيث يؤدي احتكار الأجهزة الحكومية إصدار الشهادات والرخص وإنجاز المعاملات الإدارية وغيرها من الإجراءات البيروقراطية تؤدي بدرجة أو بأخرى إلى
زيادة حالات الفساد.

6-غياب الاستقرار الوظيفي، والعمل بنظام العقود المؤقتة أو الموسمية.

7-ويؤدي السببان الخامس والسادس إلى ضعف مركز هؤلاء الموظفين ويسهم في خلق موجة من الاضطراب الإداري في محاولة للاستفادة الشخصية من مزايا واختصاصات المنصب الذي يعتقد صاحبه أو شاغله أنه لن يدوم طويلاً، بالإضافة إلى أن من يخرج من منصبه في أغلب البلاد لا يعود إليه مرة أخرى.

8-تولي غير الأكفاء المناصب.

9-غياب الحراك الوظيفي، حيث يبقى الموظف في مكانه مدة زمنية كبيرة دون تنقلات مما يرسخ وجوده، ومن ثم نفوذه فيما وكل إليه من سلطة.

10-نقص أو غياب الوازع الديني.

11-فشل واضطراب أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية.

12-دور المؤسسات أو الشركات الاقتصادية المحلية والعالمية في إفساد الذمم.

13-عدم التوافق بين دخل الموظف المسئول والصلاحيات المالية والإدارية التي يقوم بها.

14-تهاون الأجهزة الحكومية في معالجة الانحرافات والفساد الإداري.

15-قصور وعيوب الهيكل التنظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري.

16-عدم كفاءة الموظفين مما يسبب قيام الموظف بعمله بصورة متدنية ويصبح بيئة خصبة للفساد.

17-قلة عدد الموظفين خاصة في المجال المالي والمحاسبي الملقى على عاتقهم مما يسبب استغلاله لارتكاب حالات الفساد وكثرة الأخطاء المحاسبية.

18-اختلال أنظمة الأجور والحوافز.

19-قصور التشريعات عن مواكبة التطور في طبيعة ونشاط الجهاز الحكومي.

20-كثرة وتضارب القوانين والأنظمة مما يؤدي إلى وجود ثغرات مما يشجع على الفساد-

نتيجة إمكانية الهروب من المسئولية العقاب.

21-كثرة الاستثناءات لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

22-ضعف نظم الرقابة الداخلية على الأعمال الآلية.

23-عدم وضوح اختصاصات الوحدات الإدارية.

25--الإضرار بنظام العدالة وحقوق الملكية والإضرار بالبنوك والعمل المصرفي، مما يتسبب في تدمير النمو الاقتصادي.

أنواع الفساد.

تعريف الفساد الإداري

الفساد الإداري من أنواع الفساد المشهورة والمنتشرة وخاصة في الدول المتخلفة والدول النامية والدول غير الديمقراطية، ويعتبر الفساد الإداري من أهم عوائق التنمية في أي دولة.ويزداد وينتشر الفساد الإداري عند غياب الشفافية، أي أن مصدر قوة الفساد الإداري في الغموض وعدم الوضوح، فالرشوة والسرقة والخداع وغيرها من مظاهر الفساد الإداري لا تتم أمام الأعين وفي وضح النهار، وإنما تتم خلف الستار وفي الظلام.ويقول عادل بن أحمد الصالح أن الفساد الإداري شيء طبيعي ينتشر لغياب المساءلة،وانعدام المحاسبية وضعف الرقابة، ونحن في المجتمعات العربية لنا خصوصية في الفساد الإداري حيث المحسوبية الإقليمية والقبلية في إسناد الوظائف، واستغلال النفوذ، لذلك فنتائج الفساد الإداري خطيرة للغاية، فهو يؤدي إلى هدر الموارد وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى انهيار تام لنظام أي منشأة أو منظمة.

أشكال الفساد الإداري

ومن أشكال الفساد الإداري نذكر:

1-التسيب الإداري. 2-عدم الأمانة 3-.الرشوة. 4-استغلال النفوذ والسلطة 5-.السلبية 6-.الأنانية 7-.النميمة 8-.غسيل الأموال.وسوف نلقي الضوء بإيجاز عن بعض هذه الأشكال في الصفحات التالية:

التسيب الإداري:

إن ظاهرة التسيب الإداري موجودة على امتداد المكان والزمان في القطاع العام كما في القطاع الخاص، في الدول الغنية والفقيرة، المتقدمة منها والمتخلفة، ويرجع أسباب انتشاره إلى

عدة عوامل أذكر منها:

أولاً: ضعف السلوك الوظيفي في ظل غياب المحاسبة الصارمة.

ثانياً: عدم تفعيل نظام معاقبة مرتكبي الرشاوى.

ثالثاً: هشاشة الرقابة والمحاسبة على مرتكبي هذا النوع من المخالفات في ظل تمتع بعض الإداريين بصلاحيات واسعة.
رابعاً: كثرة القيود الإدارية غير الضرورية وانعدام الشفافية وعدم وضوح القراراتواعتبار السرية هي أساس التعامل فيها.
خامساً: قلة الموارد المالية والدخول الفردية لأفراد المجتمع.كل هذه العوامل وغيرها من أسباب انتشار التسيب الإداري في مجتمعنا العربي.

عدم الأمانة:

أكد الدين الإسلامي على الصدق والأمانة وتحريم الرشوة واجتناب الغش وعدم الحوكمة الرشيدة وفن إدارة المؤسسات عالية الجودة السرقة والكذب، الأمانة لها معاني عديدة منها على سبيل المثال عدم السرقة، في إحدى الدراسات الأمريكية على عينة من العاملين في بعض الشركات الكبيرة وجد أن 75 % منهم قد اعترفوا بأنهم سرقوا من أعمالهم بعض الأشياء مرة واحدة على الأقل. هذا وقد قدرت قيمة .السرقات السنوية للعاملين في أمريكا بحوالي 200 بليون دولار في عام 2000

الرشوة:

الرشوة أو جريمة الظلام هي مرض اجتماعي وصل إلى حد الوباء وعبر القارات إلى المستوى الدولي يدور حول معنى "الاتجار في الوظيفة"، وخيانة الموظف لما أؤتمن عليه والإثراء بها.
وقد حرم الإسلام على العامل أو الموظف القائم بالخدمة قبول الرشوة لأداء عمله أوالامتناع عنه. وهي جريمة خطيرة تخل بأمانة العمل وهي كبيرة من الكبائر اللعينة، والرائش هو الوسيط في الرشوة).) يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « لعن الله الراشي والمرتشي والرائش «

السلبية:

اسأل أي مدير في أي شركة، عن متاعب مهنته، وانظر بما سيجيبك في أكثر من 80 % من
الحالات تكون المشكلة ذات الأولوية لدى أي مدير هي سلبية الموظفين وانخفاض إنتاجيتهم.
وهناك خطورة مؤكدة من السلبية إذا ما استحوذت على الموظفين، فمن الممكن - كما يوضح أن تعبر السلبية عن نفسها في أشكال مختلفة منها Harry Chambers - :هاري تشامبرز
1-الإهمال .. وربما التخريب 2-.تصعيد الصراعات والأحقاد 3-.تحطم الروح المعنوية واضمحلال قيم التعاون 4-.انهيار مستويات الأداء والإنتاجية والجودة 5-.الشلل التنظيمي والعجز عن قيادة التغيير.
تلك هي التطورات الطبيعية للنزعات السلبية في بيئة العمل، لكن سلبية الموظفين بكل أشكالها ما هي إلا أعراض لأمراض، أي أنها ليست هي المرض، أما جذور وأسباب هذا المرض فهي ما يستحق الدراسة، لأنها وثيقة الصلة بظروف العصر ووتيرة الحياة التي يعيشها.

ملخص كتاب :الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة-
تاليف أ .د .مدحت محمد محمود أبو النصرط1 2015